BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

# منتدى الحوار

*Dialogue Forum*

*(DF)*

# الاتجاهات العظمى في مجال الغذاء والعملات

**أسامة الفولي:**

نحن اليوم في مكتبة الإسكندرية تجديدا واستمرارا لمسيرة هذه المدينة الباهرة، نقدم من خلال منتدى الحوار شخصية كنت أحلم أن أقرأ لها وأتعلم منها، وها هي الظروف تشاء أن أجلس بجوارها، وأتشرف بأن أكون مقدما لهذا العالم الفذ؛ لهذا الأستاذ الذي طالما علّمنا، وكم اشتقنا أن نحاوره بشكل مباشر كما كنا نحاوره عن بعد من خلال كتاباته العظيمة وأعماله التي يشهد بها القاصي والداني. معنا الأستاذ الدكتور سلطان أبو علي وهو غنيٌ عن التعريف للكثيرين، فهو ابن مدينة الإسكندرية حيث تخرج في كلية التجارة عام ١٩٥٨ وحصل على درجة الماجستير من جامعة هارفارد عام ١٩٦٢ ثم درجة الدكتوراة عام ١٩٦٥ من الجامعة نفسها. وقد تبوأ العديد من المناصب التنفيذية؛ من بينها وزير التخطيط خلال عهدها الذهبي في الستينيات قبل النكسة، ثم أصبح خبيرًا بالوزارة نفسها بعد النكسة، ثم تشرفت جامعة الزقازيق بانتسابه إليها كأستاذ بكلية التجارة منذ عام ١٩٦٩ وحتى يومنا هذا، وفي خلال هذه الفترة شغل سيادته منصبًا في هيئة الاستثمار في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، ثم شرفت وزارة الاقتصاد بتوليه مسئولية حقيبتها في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٦، كما كان مستشارًا لصندوق التنمية الكويتي منذ عام ١٩٧٢ وإلى عام ١٩٧٨. هذا العلم الغزير الذي تراكم بحكم المناصب العديدة التي شغلها وبحكم عمله الدءوب، مكّنه من أن تكون له رؤية واضحة وبصمة ظاهرة لكل من يعمل في مجال الاقتصاد ومن يبحث فيه.

وحين اطلعت على عنوان جلسة اليوم "الاتجاهات العظمى في مجال الغذاء والعملات"، لم أدرك للوهلة الأولى ما المقصود من هذا المفهوم، لكن الدكتور سلطان أبو علي أنار لي الطريق، وكم سعدت بأن يتم هذا التناول في هذا الوقت بالتحديد، حيث يمر العالم بمرحلة فارقة في مجال الغذاء والعملات، ونحن في صراع مع "الأخضر الخالد" أو الدولار الذي مازال يحتل أكثر من ثلثي احتياطيات العالم والذي يبدو أنه في طريقه إلى الذبول رغم قوته وبريقه، لكن جاءه هذا الفذ الجديد "اليورو" والذي بعدما كانت قيمته ٠,٨ من الدولار، ارتفعت حتى وصلت اليوم إلى ١,٥٨ دولار، وأي تغيير في سعر الدولار تكون له انعكاسات وآثار على كل مناحي الاقتصاد العالمي بما فيها أسعار الغذاء والتحولات الجذرية فيها ومدى تأثير ذلك على العالم الثالث. نحن في أمس الحاجة إلى أن نستمع إلى عالم فذ بقدر الدكتور سلطان أبو علي حتى يوجهنا ويعرّفنا إلى أين تسير الاتجاهات العظمى في العالم.

**سلطان أبو علي:**

أود بداية أن أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور أسامة الفولي لما خَلَعَهُ علي من سمات لا أستحقها، كما أود أيضًا أن أتوجه بالشكر إلى مكتبة الإسكندرية؛ هذه المنارة العظيمة التي تضيء عالم العلم والتنوير ونتطلع إلى المزيد، وإلى الأستاذ الدكتور محسن يوسف لدعوته لي لأتحدث معكم الليلة.

وأود أن أبدأ حديثي بتحذير، إن الموضوع الذي أتحدث فيه يتعلق بالمستقبليات، والمستقبل لا يعلمه على وجه اليقين إلا الله سبحانه وتعالى، وبالتالي فقد نخطئ وخصوصًا فيما يتعلق بالعملة، وحين أُسأل عما يجب فعله بما في حوزة البعض من الدولارات، وما إذا كانت تُباع أو تبقى أجيب: "اسأل إلهامك الداخلي". لذا أحذر أن يتصرف أحد بناءً على كلامي!

وعلى ضوء هذا التحذير، أذكر أنه في عام ١٩٨٨ كنت قد أعددت تحليلاً عن أوضاع الدولار من ناحية ميزان المدفوعات والتقلبات وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأمريكية، وكانت رسوم قناة السويس في ذلك الوقت تحدد بناءً على تشاور هيئة قناة السويس ووزارة الاقتصاد، وتسعَّر بالـSDR وهي حقوق السحب الخاصة. وقد حققنا مكسبًا من خلال هذا، وتوقعت من خلال التحليلات أن يرتفع سعر الدولار وبالتالي فإنه سيكون من مصلحة مصر أن تغير التسعيرة من الـSDR إلى الدولار فبعثت بتوصية

لوزير الاقتصاد بهذا الشأن، ولكن لحسن الحظ لم يأخذ بها حيث انهار سعر الدولار بعد ذلك! أيضًا، في هذا الصدد، في أوائل عام ١٩٨٨ كنت عضوًا منتدبًا لإحدى الشركات، وسألني زميل لي عن رأيي في شركات توظيف الأموال، فأجبته بأنها شركات غير سويّة فقال لي "أنت من الحكومة"، فأجبته بأنني لم أعد من الحكومة وأن هذا رأيي، فهذه الشركات كانت تعطي فائدة على الدولار في ربع السنة ٦% في حين أن البنوك كانت تعطي ٢%، وقلت له أن يودع أمواله في البنك وأن يعتبر أن هذا الفرق بمثابة قسط تأمين، وإذا اتضح أن الشركة غير سليمة فكأنه خسر فقط قسط التأمين، لكنه لم يستمع إلى نصيحتي، وبعد فترة وجيزة جاءني وقد خسر أمواله!

نحن نعلم أن العالم يعاني من مشكلتين طاحنتين في الوقت الحاضر: مشكلة تقلب أسعار العملة ومشكلة أسعار الغذاء وتوافره وانعكاسه علينا في ارتفاع معدلات التضخم وما يترتب عليه من إفقار الناس، ففي مصر مثلاً قبل عام، كانت نسبة إنفاق الأسرة المتوسطة على الغذاء تستحوذ على ٣٨% من الميزانية، أما الآن فوصلت إلى أكثر من ٤٤%، معنى ذلك أن ما يخصص للتعليم والصحة آخذ في الانخفاض مما يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية للسكان.

ولابد أن نفرق في حديثنا بين المصطلحات الآتية: أزمة، ودورة، وذبذبات، واتجاه عظيم، خاصة وأن الخط الفاصل بينها ليس واضحًا، فالأزمة عبارة عن مشكلة تكون في الأجل القصير (تتراوح مدتها بين سنة و ثلاث سنوات) ثم تنفرج وتعود الأحوال إلى ما كانت عليها، مثال ذلك أزمة الغذاء في سنة ١٩٧٢ حين ارتفعت أسعار الحبوب بشدة و لم تتوافر لكثير من الدول النامية حتى دعت الأمم المتحدة، في عام ١٩٧٤، إلى مؤتمر الغذاء العالمي الذي انعقد في روما في ذلك الوقت، وتم الترتيب لمواجهة هذه المشكلة حتى انفرجت الأزمة وعادت الأوضاع لما كانت عليها ولكنها تتكرر الآن. إذن، فمعنى الأزمة أن يختل التوازن بين منحنى الطلب ومنحنى العرض فترتفع الأسعار وتقل الكميات، كما هو موضح في الرسم التالي: حيث يتحقق التوازن عند النقطة ت ، وتحدث الأزمة حين تنخفض الكمية المعروضة إلى ك١ ويرتفع السعر إلى جـ .

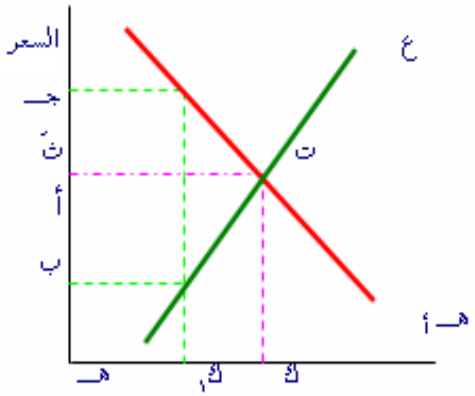


وتقصر مدة الأزمة حينما تتولد آليات تؤدي إلى عودة التوازن إلى ما كان عليه، ويصبح التوازن مستقرًّا بلغة الاقتصاد. أما المقصود بالدورة، فهو حدوث تقلبات دورية في بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث تبدأ بالرواج ثم الذروة ثم يتقلص النشاط الاقتصادي حتى يصل للكساد إلى أن يبلغ القاع ثم ينقلب من جديد للرواج. وتنقسم هذه الدورات إلى دورات متوسطة الأجل تصل لثماني سنوات، ودورات طويلة الأجل ومنها الاتجاه العظيم وتصل إلى خمسين سنة. ويوضح الرسم التالي المقصود بالدورة والاتجاه. والاتجاه هنا هو أن تُظهر التقلبات الموجودة في الدورة اتجاهًا معينًا؛ تصاعديًّا أو تنازليًّا أو ألا يوجد اتجاه. أما بالنسبة لمفهوم الذبذبات، فليس بالضرورة أن تسير الدورة بأكملها في اتجاه واحد بل قد تحدث خلالها تغيرات سريعة في الاتجاه المعاكس، فمثلاً إذا كان للدورة اتجاه تنازلي فإنه قد يرتفع في بعض الشهور. وأخيرًا هناك مفهوم الاتجاه العظيم وهو أن يكون هناك انكسار في مسار متغير ما بحيث تحدث به تغيرات جذرية، أو بمعنى آخر تغير كيفي وليس كميًّا.

يبين الرسم التالي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم منذ سنة ٥٠٠٠ ق.م. ويُعتقد أن متوسط نصيب الفرد كان ١٣٥ دولارًا وقتها، ثم أخذ في التذبذب قليلاً حتى وصل إلى ٢٧٥ دولارًا سنة ١٨٠٠. وفي سنة ١٩٠٠ تقريبًا حدث انكسار حيث أخذ متوسط نصيب الفرد في التزايد المستمر إلى أن وصل إلى ٨٥٠٠ دولار. إذن، ما أقصده باتجاه عظيم هو تحول شديد يستمر في الاتجاه الجديد الذي بدأه.

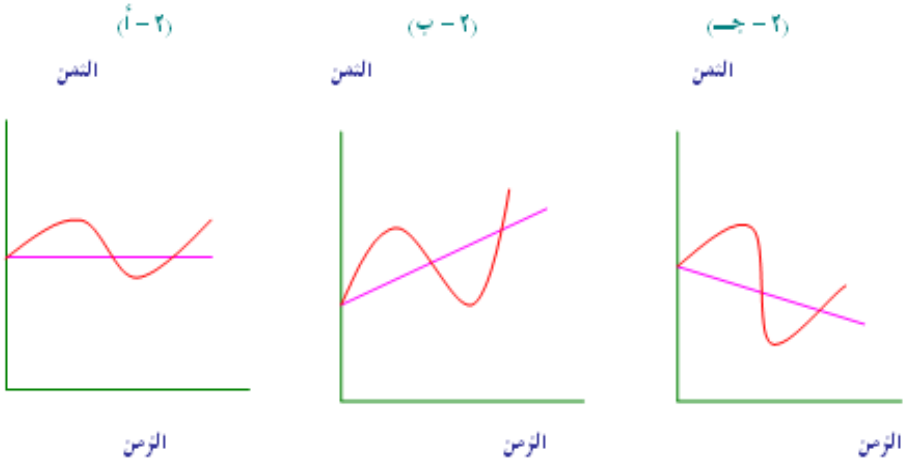


وتمثل الرسوم الآتية بعض التقلبات الاقتصـــادية في الولايـــات المتحـــدة ومـــا يصـــاحبها من اتجاهات مع الذبذبات الخاصة بها:

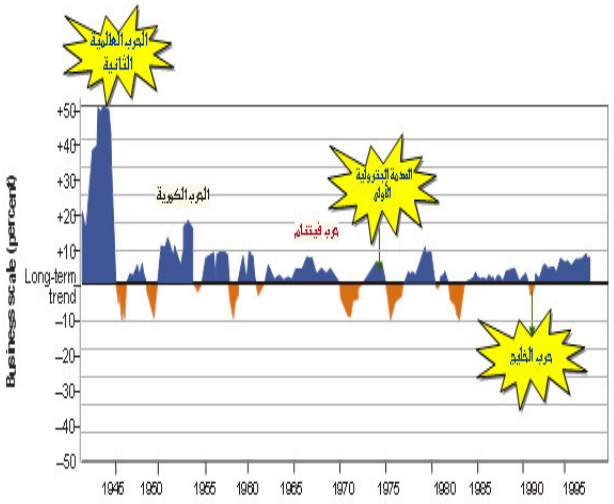


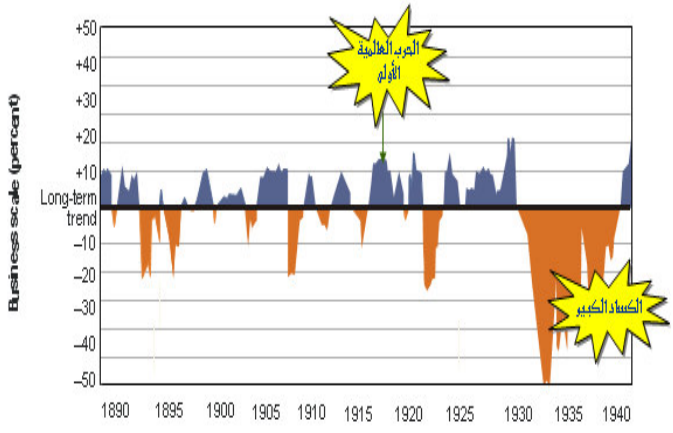

أما الموضوع الثاني الذي سأتناوله فهو العملات، وسوف نقصر حديثنا عن الدولار حيث إنه العملة الدولية الأساسية الآن. وإذا رجعنا بالتاريخ إلى النصف الأول من القرن العشرين نجد أن العملة الدولية كانت الجنيه الإسترليني. وبشكل عام، فإن أي عملة تقوم بثلاث وظائف أساسية، أن تكون مخزنًا للقيمة أو صورة من صور الاحتياطي والثروة، وأن تكون وسيطًا للتبادل وأن تكون وحدةً للحساب، وحتى أوائل القرن العشرين كانت المعاملات الدولية تتم بالجنيه الإسترليني، ووقت قيام ثورة ١٩٥٢، كانت لمصر أرصدة بالجنيه الإسترليني تراكمت على إنجلترا نتيجة للحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين، أي بعد الحرب العالمية الثانية، أخذ الجنيه الإسترليني في التراجع، وحلَّ محله الدولار تدريجيًّا ليصبح عملة التداول ووحدة الحساب وعملة الاحتياط ووسيط التبادل في العالم.

وفي خلال السنتين الماضيتين، نجد أن الدولار انخفض بنسبة ٢٠% مقابل اليورو و١٣% مقابل الين، وهو الأمر الذي ألحق بالأرصدة الدولارية التي يحتفظ بها كثير من البنوك المركزية خسارة كبيرة. وأود أن أذكر عَرَضًا هنا، أنه في وقت من الأوقات كان الدولار يتساوى تقريبًا مع الجنيه الإسترليني في القيمة، لكن نتيجة للتقلبات الكثيرة، أصبح الجنيه الإسترليني اليوم يساوي دولارين، والسؤال هنا هو ماذا سيحدث للدولار في المستقبل؟ وهل هناك اتجاه عظيم في سعر الدولار مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل أم لا؟

توضح المتابعة الإحصائية، انخفاض نسبة الدولار في الاحتياطيات الدولية التي يحتفظ بها العالم من أكثر من ٧٠% إلى حوالي ٦٥%، في المقابل دخل اليورو في مجال التعامل منذ عام ١٩٩٩ ومنذ ذلك الحين ونسبته في الاحتياطات الدولية آخذة في الارتفاع. وجدير بالذكر هنا أن مصر تملك من تلك الاحتياطيات حوالي ٣٣ مليار دولار، في حين تملك الصين حوالي ألف مليار دولار. وهناك عدة شروط يجب توافرها في أي عملة لتحظى بالقبول كعملة احتياط، ومن هذه الشروط أن تكون العملة صاحبة اقتصاد ذي حجم كبير، وأن يكون لها أسواق تمويلية متطورة، أي أن يكون بها سوق واسع للسندات والأسهم، ووسطاء ماليين وما إلى ذلك، كما يجب أن تقبل الدولة أن تكون عملتها هي عملة الاحتياط، وأخيرًا يجب أن يكون هناك استقرار في قيمة هذه العملة. وتتوافر هذه الشروط في الدولار بدرجة أكبر من غيره من العملات مما يجعله عملة الاحتياط إلى الآن، إلا أنها قد بدأت تتوافر في اليورو حيث إن الاتحاد الأوروبي تجمع كبير له اقتصاد ذو مكانة

كبيرة، أما بالنسبة للصين، فإنه على الرغم من اقتصادها الكبير وتزايد حجمه يومًا بعد يوم، إلا أنه على المستوى العالمي مازالت الصين معزولة نسبيًّا وعملتها اليوان غير قابلة للتحويل والتداول.

والمسألة الثانية التي أود أن أشير إليها في صدد الحديث عن مستقبل الدولار هي أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي آخذة في التناقص وأيضًا بالنسبة لصادرات السلع والخدمات والتي كانت قد بدأت بنسبة ١٦%، لكنها انخفضت إلى ١٤%، غير أن نسبة الواردات تدور حول ١٦% وبها ذبذبات، وهذا يعود إلى ما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية من وقود وبترول كسياسة للاحتفاظ بمخزونها لأطول فترة ممكنة والاعتماد في استهلاكها الجاري على المصادر الخارجية.

في ضوء هذه المشاهدات، يمكننا القول إن هناك اتجاهًا عامًّا لتدهور قيمة الدولار وتراجع مركزه كعملة احتياط إذا استمرت السياسات الحالية على ما هي عليها. هذا تنبؤ لا يجوز أن نؤسس عليه أي قرارات خاصة. إن علم المستقبليات والتنبؤ ليس علمًا من قبيل التنجيم، ولكن يجب أن يكون مؤسسًا على الأسباب وربط العلاقات بعضها ببعض. وعندما أقول إنني أتوقع أن يكون هناك اتجاه عظيم لانخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى فهذا التنبؤ مؤسس على الأسباب التالية:

أولاً: استنزاف الاقتصاد الأمريكي في الحروب في أفغانستان والصومال والعراق والتهديدات بالحرب في إيران، ونحن نعلم آثار الحروب على الدول حيث إنها تصرفها عن جهود التنمية ورفع مستويات المعيشة.

ثانيًا: وجود عجز كبير في الموازنة العامة الأمريكية وعجز في ميزان المدفوعات، على الرغم من نجاح الرئيس بيل كلينتون في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، وهذه مسألة مهمة جدًّا ذلك أن العجز في هذه الموازنة هو المصدر الأساسي لحدوث التضخم وارتفاع الأسعار، كما أنه يمنع الدولة من منح خدمات الرعاية الاجتماعية من صحة وتعليم بالقدر الكافي.

ثالثًا: تراجع الإنتاجية بالمقارنة باليابان وأوروبا، حيث إن معدل نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية يقل كثيرًا عن نظيره في اليابان وأوروبا.

رابعًا: السياسة الخارجية الأمريكية المتحيزة لإسرائيل تلحق الضرر بالاقتصاد الأمريكي، وهذا ليس رأيي ولكنني قرأت مقالاً عن هذا الأمر في مجلة "Foreign Affairs" كتبه

أستاذان أحدهما من جامعة هارفارد والآخر من شيكاغو. ومن الجبروت الصهيوني أنه تم فصل أستاذ جامعة هارفارد بسبب هذا المقال، على الرغم من أنني أذكر أن أكبر أستاذ اقتصاد في النصف الثاني من القرن العشرين هو "بول ساموبلسون" حينما حصل على الدكتوراة من جامعة هارفارد، تم رفض تعيينه مدرساً لأنه يهوديّ، وعالم آخر في علم "السيبرناطيقا" وهو علم التحكم في التحكم واسمه "نوربورت وينر" وحصل على الدكتوراة وهو في الثامنة عشرة من عمره وتم رفض تعيينه أيضًا للسبب نفسه.

خامسا: تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي، ففي السابق، ورغم تدهور قيمة الدولار منذ أن تخلى "نيكسون" عن قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب في عام ١٩٧٠ وأدى هذا إلى حدوث عقبات كثيرة في الاقتصاد العالمي، غير أنه لم تكن هناك عملة أخرى تستطيع أن تلعب دور عملة الاحتياط، أما الآن فإن وجود عملة منافسة وهي اليورو، وأخرى محتملة وهي الين أو اليوان، يفتح المجال واسعًا أمام تراجع الدولار كعملة احتياط.

توضح الرسومات التالية كلاً من: عجز الموازنة الأمريكية، وعجز الحساب الجاري الأمريكي (عجز ميزان المدفوعات)، وتراجع إنتاجية العامل الأمريكي:

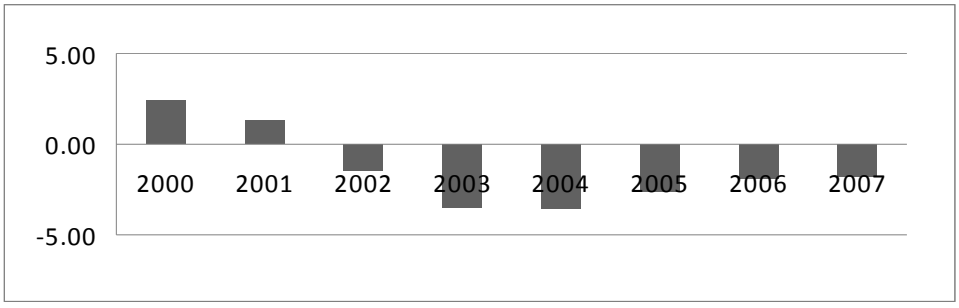

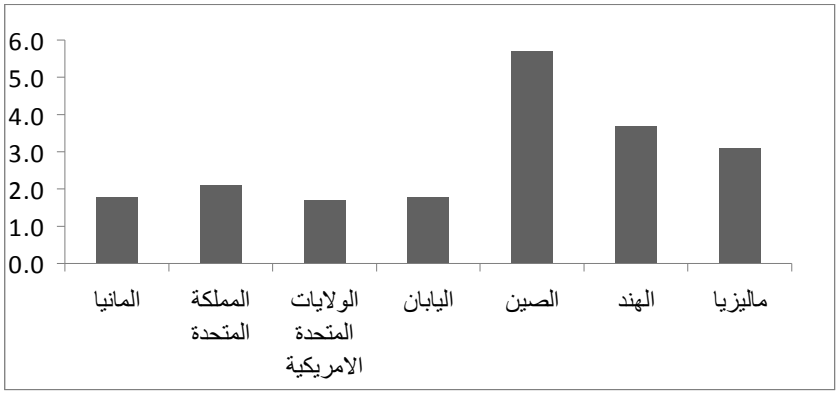


وإذا صحَّ هذا التنبؤ، فإن هناك انعكاسات أكيدة على مصر، منها النظر في تنويع عملات الاحتياطيات، حيث إن معظمها – وهذا غير معلن بالطبع– محتفَظ به في صورة دولار، فإذا انخفضت قيمة الدولار خسرنا. ونحن نزكّي تنوع الاحتياطيات، كما أنه لا ينبغي أن يضارب البنك المركزي على قيمة العملة، ولكن الاحتياط واجب، لذا يجب أن يكون هناك توافق بين استخداماتنا لهذه الاحتياطيات وبين ما نحتفظ به من عملة، بمعنى أنه بما أن أوروبا شريك معنا في التجارة الدولية بنسبة حوالي ٣٥% فهذا معناه أنه يحسن أن تكون ٣٥% من الاحتياطيات تقريبًا باليورو، وحين تحدث التذبذبات فإننا لا نستفيد أو نتضرر نظرًا لبقاء المتوسط العام بلا خسارة.

وثاني الانعكاسات على مصر هو أن هناك تحركـــًا في سعر صرف الجنيه المصري مقابل اليورو بالمقارنة بما كان عليه في الماضي، ولكن ربما يحتاج الأمر ألا نربط سعر صرف الجنيه المصري بالدولار وحده ولكن بسلة عملات بحيث يحقق التوافق بين الموارد والاستخدامات التي سبقت الإشارة إليها. فحينما تنخفض قيمة عملة بلد فهذا حافز للتصدير ونحن نريد أن نزيد من الصادرات، ولكن إذا انخفضت قيمة العملة وأكثرنا من الاستيراد فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع عبء الأسعار العالية على الأسر وخصوصًا لأصحاب الدخول المنخفضة. لذا، يجب الوصول إلى إحداث توازن بين أهداف التصدير والاستيراد، فمثلاً بالنسبة لسعر الفائدة، يريد المدَّخر أن يرفع سعر الفائدة في حين يريد المستثمر أن يخفِّضها حتى يقلل التكلفة، ومتخِذ القرارات في أي دولة يجب أن يحقق التوازن العام.

وثالث الانعكاسات يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، ومن الملاحظ أن الاقتصادات التي يكبر حجمها حاليًّا بدرجة كبيرة هي دول الصين والهند والبرازيل، ومن مصلحة الاقتصاد المصري أن يجهز لهذا الأمر ويتجه شرقـــًا، أعلم أن البرازيل غربـــًا جغرافيًّا بالنسبة لنا ولكنني أقصد شرقـــًا بالمعنى السياسي، أي أنها دولة نامية، لذا يجب أن ننمي علاقاتنا بهذه الدول.

إذا اتبعت الدولة تلك التوصيات فمن الممكن أن تظهر بعض المخاطر، ومنها اتباع التوصية المقترحة في حين أنها خاطئة وهو ما يسمى خطأ من نوع I، بمعنى أن تتصرف الدولة على أساس أن سعر الدولار سينخفض، فتقوم بخفض نسبة احتياطي الدولار، ثم تفاجأ بارتفاع قيمته، فتقل بالتالي قيمة الاحتياطي. أما النوع الثاني من الخطأ فهو ألا تتبع الدولة المقترح في ظل صحة التنبؤ وهو ما يسمى بالخطأ من نوع II. وفي ضوء المتغيرات المشاهدة حاليًا، أرى أن هذا الخطأ محدود جدًا لأن أي قرار استثماري يوجِد توازنـــًا بين العائد والمخاطرة أو العائد والأمان، وبالتالي لا توجد مخاطر كبيرة في هذا الأمر.

دعونا ننتقل الآن إلى موضوع الغذاء العالمي، كتب القس روبرت مالثوس كتابًا عن السكان في عام ١٧٩٨ قال فيه إن السكان ينمون بمتوالية هندسية في حين ينمو الغذاء بمتوالية عددية، وفي الواقع، فإنه أصبح أكثر تشاؤمًا حين أُدخل قانون تناقص الغلة، لأن معنى هذا أن يزيد السكان عن الموارد الغذائية الموجودة، وبالتالي تحدث المجاعات والأزمات الغذائية الكبيرة، إلا إذا كانت هناك إجراءات للحد من الحروب والمجاعات وأيضًا من زيادة النسل وغيرها. ونحن نرى أن الحروب أصبحت محدودة وإقليمية لا تؤدي إلى إبادة الملايين. وكذلك الأوبئة، فمنذ اكتشاف المضادات الحيوية والأدوية الأخرى أصبحنا نسيطر عليها إلى حد كبير، ومع ذلك لم تحدث الأزمات التي أشار إليها مالثوس نتيجة لزيادة الإنتاجية وانتقال دوال الإنتاج باستمرار إلى أعلى، بمعنى أن إنتاج كمية أكبر بنفس كمية مستلزمات الإنتاج الموجودة مما يؤدي إلى زيادة في المعروض من الغذاء وبالتالي إلى تأجيل للمشكلة المالثوسية. وأيضًا، ناشد نادي روما العالم معلنـــًا وجود أزمة وتكلم عن أثر البيت الزجاجي وارتفاع درجات الحرارة وتلوث البيئة الذي يؤدي إلى حدوث مشاكل متزايدة، وإلى الآن فإن الإنسان يستطيع أن يكتشف ويتطور مع هذا الوضع، وقد تضاعفت حاليًا أسعار الحبوب والزيوت خلال أقل من سنتين، فقفزت أسعار الحبوب في المتوسط بنسبة ١٥٠% وخاصة أسعار القمح منذ عام ٢٠٠٧، ويوضح الرسم التالي ذلك:

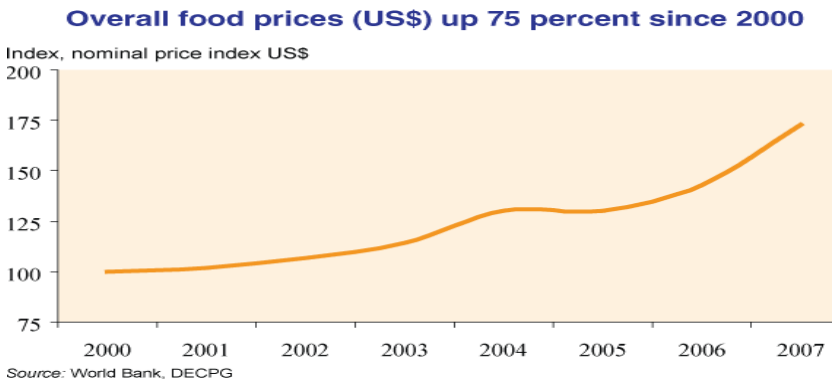

وفي ضوء هذه المؤشرات، أتوقع أن يكون هناك اتجاه عظيم في أسعار الغذاء، وحتى إن لم تحدث زيادة في هذه الأسعار، فعلى الأقل لن يكون هناك أي انخفاض أو عودة إلى التوازن الذي ذكرناه سابقًا، وفي تصريح للبنك الدولي اليوم تنبأ أن الأسعار المرتفعة للغذاء ستستمر حتى عام ٢٠٠٩. قد تطول مدة ارتفاع الأسعار وذلك لعدة مبررات، منها أن الدول ذات الأحجام السكانية الكبيرة كالصين والهند ومع تحسن مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قد زاد الطلب فيها زيادة كبيرة جدًّا، وبالطبع ليس من المتوقع أن تقل نسبة سكان هذه الدول. والسبب الآخر هو أن العالم الآن يستخدم الحبوب في إنتاج الإيثانول والديزل الحيوي كمصدر من مصادر الوقود. ففي عام ١٩٨٥ ذهبت إلى البرازيل لأول مرة، وفي طريقي شممت رائحة قصب، ولكنني فوجئت بأن تلك الرائحة هي رائحة عوادم السيارات حيث إنهم يستخرجون من قصب السكر كحولاً يديرون به سياراتهم. ويتم اللجوء إلى هذا الحل نتيجة لارتفاع أسعار البترول، كما أنه يعد من قبيل الحرب السياسية، فنحن الآن في ميدان اقتصاد سياسي، أي ميدان تمتزج فيه السياسة بالاقتصاد. وخلال ثورة البترول الأولى التي جاءت في أعقاب انتصار أكتوبر المجيد، تحدثت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى عن تخفيض أسعار الوقود والاستغناء عن الوقود الأحفوري، ولكن هذا الكلام لم يكن صحيحـــًا، بل ارتفعت الأسعار منذ ذلك الحين. وكانت هناك دراسات في ذلك الوقت تشير إلى أن سعر برميل البترول سوف يرتفع إلى ١٠٠ دولار في عام ٢٠٠٠ وبالفعل وصل سعر البرميل الواحد الآن إلى ١١٥ دولارًا.

إن تغيرات الأسعار النسبية هذه تحدث تغيرات أخرى، فالإيثانول والديزل الحيوي – كي يكون إنتاجهما اقتصاديًّا- يجب أن يصل سعر برميل البترول إلى أكثر من ٧٥ دولار، أما إذا قلَّ سعره عن ذلك فإنه لا يعد اقتصاديًّا. وكان الرئيس بوش في زيارة إلى الأرجنتين والبرازيل، واتفق معهما على أن يزيدا من إنتاجهما من الإيثانول والديزل الحيوي باستخدام الحبوب بحيث تتزايد نسبته باستمرار، ويؤدي ذلك إلى نقص المعروض من الحبوب لفترة طويلة، لأن تحويل الحبوب إلى إيثانول ووقود حيوي أمر لم يكن موجودًا من قبل، ولابد هنا من أن أذكر أن للإيثانول أخطارًا بيئية قد تدعو إلى إعادة النظر في استخدامه، وقد دعا أحد العلماء الزراعيين المصريين الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار بمنع استخدام الحبوب إلا في غذاء الإنسان، ولكننا نعرف بالطبع أن جعل ذلك القرار نافذًا هو أمر ليس هينًا. وأحد الأسباب الأخرى التي تطيل مدة ارتفاع الأسعار هي التغيرات المناخية والأخطار البيئية التي تضر كثيرًا وتؤثر على إنتاج الغذاء، كذلك يعد العزوف عن الزراعة من الأسباب الأساسية حيث إن الزراعة صناعة تموت ليس لعدم أهميتها بل للعزوف عن ممارستها، كما أن نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في تناقص مستمر. ويعتبر تدهور التربة ونقص مخزون الحبوب وعدم تعويضه

سببين آخرين لارتفاع الأسعار، ونحن نعلم أن أستراليا تعد من أكبر الدول المنتجة للحبوب، ولكن منذ سنتين حدث جفاف شديد أدى إلى تآكل المخزون من الحبوب، وكان من المتوقع أن تعوِّض أستراليا هذا النقص في المخزون، ولكن الظروف المناخية لم تمكِّنها من زيادة هذا المخزون وبالتالي قلَّ المعروض، لذا نحن نتوقع أن يبقى هذا الاتجاه الصعودي الكبير في أسعار الغذاء إلى فترة طويلة.

فإذا صحت التنبؤات السابقة فعلينا في مصر أن نلجأ إلى عدة أمور ، منها زيادة نسب الأمن الغذائي من الحبوب. والمقصود بالأمن الغذائي هو الإنتاج المحلي منسوبًا إلى الاستهلاك المحلي، وقد تدنت هذه النسبة في الثمانينيات إلى حوالي ٢٣%. ونحن نعتقد أن نسبة إنتاج الحبوب إلى الاستهلاك المحلي هي حاليًّا حوالي ٥٠%، وتقتضي الحصافة والأمن الغذائي والأمن القومي أن نزيد من نسبة إنتاجنا من الحبوب ومن القمح خاصة بحيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو ٧٥%. في الماضي، كانت هناك منافسة بين الإنسان والحيوان على الأرض، أما الآن فقد أصبحت المنافسة بين الإنسان والحيوان والوقود، وهو وضع عالمي غير مطمئن. فإذا تأزمت الدنيا وضاقت سبل العيش على الإنسان، يبقى الغذاء أهم الاحتياجات التي يطلبها، ونحن نسمي الخبز "عيشًا" لأننا نعيش عليه، لذا لابد أن نرفع من هذه النسب. وأعتقد أننا مبذرون، ويجب أن يكون هناك تواضع في الأنماط الاستهلاكية، ففي الصين مثلاً في الثمانينيات وقبلها، كانوا يأكلون العشب وغيره، لذا، كانوا يدخرون أكثر من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن نسبة الادخار في مصر لا تتعدى ١٦% وهذا طبعا لا يشجع على النمو المرتفع. أيضًا، لابد من الاهتمام بالبحوث والتطوير في مجال الزراعة، وعلى وجه الخصوص في مجالات الري والبذور المحسنة، ففدان الزراعة يستهلك حوالي ٧٠٠٠ م$^{3}$من المياه، إذا اكتشفنا وسائل ري حديثة واستخدمنا طرقًا أفضل فإننا سنتمكن من زراعة الفدان بأقل من ٣٠٠٠ م$^{3}$ ، ومعنى ذلك أن تتضاعف المساحة القابلة للزراعة. علينا أيضًا أن نبحث في مجال البذور المحسَّنة بحيث نأمل أن تكون هناك ثورة خضراء جديدة تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وتجنب العالم من حدوث أزمة غذائية. طبعًا لابد من وجود سياسات اقتصادية ومالية متوازنة بحيث تشجع على إنتاج هذه الحبوب، وأيضًا التعاون العربي والعلاقات العربية أمر مهم جدًّا، ونحن نعلم أن هذه العلاقات ليست قوية حتى اليوم وهذا أمر يضر بالجميع، لذا فعلى الحكماء من العرب أن يتبيّنوا ذلك وأن يسعوا إلى تحقيق مصالحهم، فالسودان على سبيل المثال بها أكثر من ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة ولديها المياه اللازمة، فمن المفروض أن يقوم العالم العربي بصياغة عملية ثلاثية، بمعنى أن الأرض والمياه موجودة في السودان، ومصر لديها الأيدي العاملة، كما أن دول الخليج لديها المال اللازم لوجود آليات ومد الطرق والبنية الأساسية الأخرى، وهذا كفيل بتحقيق الأمن الغذائي للعالم العربي بأكمله، وبالتالي تحقيق الاستقلالية في القرار، لأن من لا يملك غذاءه لا يملك حريته.

وعلى المستوى الدولي، يجب أن يسعى التعاون الدولي ولجنة الأربعة والعشرين في البنك الدولي إلى تفعيل قرار يقضي بألا تُستخدم الحبوب إلا لغذاء الإنسان. وفي الختام إذا اتبعنا هذا التنبؤ وعدَّلنا من سياساتنا فورًا من خلال زيادة إنتاجنا من الحبوب بهدف تحقيق أمن غذائي أكبر، فأعتقد أنه لن تكون هناك مخاطر كبيرة في هذا الصدد لأن تحقيق الأمن الغذائي للشعب مسألة حيوية، وسيكون المكسب كبيرًا والخسارة أو المخاطرة قليلة.

**أسامة الفولي:**

نشكر الدكتور سلطان أبو علي على محاضرته القيمة، ونفتح باب الحوار.

**أحمد عبد العزيز عجمية (أستاذ في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية):**

أحيي أخي الدكتور سلطان أبو علي على محاضرته القيمة، فهو أستاذ كبير في تبسيط عرض الأمور وفي العلاج العلمي للقضايا، بل إن حديثه يجعلني أتمنى أن يتولى رئاسة الوزارة إذا قُدِّر له ذلك. وفي السياق نفسه أود أن أضيف القليل من الأفكار، فمثلاً الدولار لم يظهر إلا في فترة ما بين الحربين وإثر مؤتمر "Bretton Woods" كما نعلم جميعًا أنه كان قد بدأ سنة ١٩٤٤ في مدينة في منطقة شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهى المؤتمر إلى مشروعين وأصبح الدولار هو العملة الأساسية في العالم، في الوقت الذي كان الإسترليني فيه قد بدأ فى الترنح منذ عام ١٩٢٩ حينما رفض وينستون تشيرشل أن يخفِّض القيمة الخارجية للإسترليني، فانهار بعد أن خفَّض رئيس وزراء فرنسا الفرنك، مما أحدث خللاً ومن ثم خفَّضت إنجلترا الإسترليني، وكان الجنيه المصري تابعًا للإسترليني حين ذاك لأول مرة عام ١٩٣١، وعُقدت بعد ذلك معاهدة بين إنجلترا وفرنسا تم فيها تثبيت العملات حتى"Bretton Woods".

وكانت ضربة الدولار القصوى في الستينيات، حين خفَّض نيكسون -كما ذكرتم- الدولار، وأوقف عملية القابلية للتحويل، ومن ثم حققت أوروبا الوحدة وطغى اليورو على الإسترليني وبدأ الدولار يتراجع، ولو أنه من العجيب أن الإسترليني لم يدخل فى ترتيبات العملة الأوروبية الموحدة ولكنه ظل عملة قوية في بريطانيا ومازال سعره إلى الدولار ٢ إلى ١ مما يضفي بعض الغموض على أسباب ذلك، لأن الاقتصاد الإنجليزي ليس في قوة الاقتصاد الأمريكي الذي كان أقوى الاقتصاديات حتى إنه قد صدَّر كساد عام ١٩٢٩ - ١٩٣٣، مع أن التجارة الأمريكية مع العالم الخارجي ليست ضخمة، لكن

استحواذها على الاستثمارات وعلى نسبة كبيرة من صادرات المنتجات الأولية أعطاها هذا القبول.

أيضًا أود أن أقول أن انخفاض القيمة الخارجية للعملة لا يعني ضعفها، بل أحيانًا يكون الأمر مقصودًا، وقد لجأت أمريكا في فترات عديدة إلى تخفيض الدولار حتى تنافس اليابان، لأن ميزان مدفوعات اليابان مع أمريكا كان في صالح الأولى، فمثلاً ازدادت قوة إنتاج السيارات اليابانية في السوق الأمريكية. وأؤيد الدكتور سلطان أبو علي تمامًا في عملية تنويع الاحتياطي وكان لابد أن ندرك ذلك منذ زمن بعيد، بل أوجه له استفساراً وهو: ماذا نفعل بهذه الاحتياطيات؟ وما هو العائد؟ فلدينا أزمة في الأسمدة والقمح، فلماذا لا نستخدم هذه الأموال في تكوين المخزون الوقائي لمواجهة هذه الأزمات، مثل ما قامت به إنجلترا في عام ١٩٣١ عندما أعطت ١٠٠ مليون جنيه إسترليني لبنك إنجلترا ليكوِّن احتياطيًّا من العملات الأخرى لكي يمنع التقلبات فيها، ولا أعلم كيف نستخدم الثلاثة وثلاثين بليون دولار؟ وما هي الوسيلة المثلى لاستخدامها؟

فيما يتعلق بمشكلة الغذاء في العالم، في الماضي كان الغذاء متوفرًا في الدول النامية، ولم يكن في مصر أو غيرها من الدول مشكلات في الغذاء حتى الحرب العالمية الثانية، وكنا نملك الحبوب والأرز والسكر بل ونصدِّر منها، كما كان لدينا الماشية والبذور الزيتية. لكن انقلب الأمر في مصر وفي البلاد الأخرى، وكانت البلاد المتقدمة سعيدة لأنها دول استعمارية، حتى قضي على الاستعمار عن طريق دول عدم الانحياز والثلاثي، عبد الناصر ونهرو وتيتو. ولم يكن في إفريقيا غير ثلاث دول مستقرة واستقلالها منقوص: مصر وإثيوبيا وليبيريا، أما الآن فيوجد خمسون دولة مستقرة مما يجعل معدل التبادل مع العالم الغربي لصالحه، فالغذاء والمنتجات الأولية في البلاد النامية رخيصة في الوقت الذي يتم فيه بيع المنتجات الصناعية غالية الثمن في تلك البلاد ذاتها، وعندما بدأت هذه البلاد في الحصول على الاستقلال بدأت دول العالم الغربي في تنمية الإنتاج الزراعي، وعندما طغى الإنتاج الزراعي لم يعودوا في حاجة إلى الدول النامية، التي كانت في الوقت نفسه تحتكر المنتجات الأولية مثل المطاط والألياف، فقامت الدول المتقدمة بإنتاج البدائل كالمطاط الصناعي والألياف الصناعية، ونجحوا بوعيهم للأمور. إن الأزمة حاليًّا تكمن في أننا نملك الوقود وهم لا يملكونه، وعندما ارتفعت أسعاره بدأوا في تنمية وسائل أخرى مثل استخلاصه من الذرة التي أصبحت مصدرًا مهمًّا لإنتاج الوقود في البرازيل وغيرها، وفي الوقت نفسه

تسبب ذلك في غلاء اللحوم بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف من الذرة والصويا لأنهم ينتجونها ونحن لا ننتجها.

وأذكر في هذا السياق مشروع شركة منتجات الذرة في عهد الرئيس السادات، والذي كان يعتمد على أن تنتج منطقة الصالحية الذرة وتستخرج منه الفركتوز للمياه الغازية والهاي فركتوز للحلوى والجاتوه وغيرها، لأن كميات السكر كانت قد انخفضت وكنّا نستورده بكميات كبيرة، ولكننا لم ننجح مع ذلك في إنتاج الذرة وتعثرت دراسات الجدوى لدى تلك الشركة لفترة كبيرة، وبدأنا نستورد ونلجأ للمعونات، ثم توقفت تلك المعونات. إذن، نحن في حاجة إلى بُعد سياسي، وقد اختلت تلك السياسة منذ الستينيات لصالح الإنتاج الصناعي وليس لصالح الإنتاج الزراعي، والحل هو الاهتمام بالزراعة والعلم والبحوث والتطوير.

**سمير تناغو (أستاذ بجامعة الإسكندرية):**

أشكر الدكتور سلطان أبو علي على تلك المحاضرة القيمة، وأود أن أتناول الموضوع من الناحية القانونية فقط، فقد تحدث الدكتور سلطان أبو علي عن الاقتصاد السياسي والذي يوجد ارتباط بينه وبين القانون.

وقد أتيحت لي فرصة عندما كنت أعد بحثًا عن قاعدة في القانون المدني تقول إنه يقع باطلاً شرط الدفع بالذهب، وذلك لتأكيد مبدأ قوة الإبراء المطلقة للعملة الورقية، لأنه إذا قال أي متعاقد إنه سيتقاضى عددًا من أوزان الذهب مقابل ما يعطيه فستنهار العملة الورقية، إن الاقتصاد يقوم على أساس التعامل بالعملة الورقية التي لها قوة ملزمة وقوة إبراء مطلق. وأتفق مع الدكتور سلطان أبو علي على وجود اتجاه عام لضعف الدولار، وأعتقد أن سبب هذا الضعف يرجع إلى الحروب كما يرجع أيضًا إلى انعدام الادخار. وعندما درست قاعدة عدم جواز شرط الدفع بالذهب، تبينت لي الحقائق المعروفة للجميع، وهي أنه عند إنشاء صندوق النقد الدولي تم الاتفاق على ربط كل عملات العالم بقدر معين من الذهب، وبالإضافة إلى هذا الربط، فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية أمام العالم كله بأنها على استعداد أن تعطي أوقية من الذهب لكل من يعطيها ثلاثة وثلاثين دولارًا أمريكيًّا تقريبًا، فأصبح في غير مصلحة أي دولة أن تحتفظ بسبائك الذهب الثقيلة التي لا تستخدم في المعاملات، وأصبح من الأفضل لها أن تستخدم العملة الورقية لأنه بجانب وجودها

كاحتياطي مثل الذهب حيث تضمن أمريكا قيمتها، فهي أيضًا وسيلة تبادل وتعامل كما أشار الدكتور سلطان أبو علي.

وعندما قامت حرب فيتنام وهي بداية الانهيار، قامت أمريكا بتمويل هذه الحرب عن طريق طبع النقود من مصادر غير حقيقية، ونتيجة لذلك ازدادت كمية الدولارات الورقية الموجودة في الأسواق العالمية زيادة ضخمة جدًّا وتحولت العملة إلى ورق مطبوع، فعجزت أمريكا عن الوفاء بتعهدها باستبدال الدولار بالذهب لوجود البلايين من هذه الدولارات، فأعلن نيكسون بعد حرب فيتنام تخلي أمريكا عن هذا الالتزام. وبدأ الدولار ينهار منذ ذلك الوقت، وأعقب هذا حدوث تعديل للاتفاقية المنشِئة لصندوق النقد الدولي، فحين وُضعت هذه الاتفاقية، كان المبدأ هو ثبوت العلاقة بين العملات، أي أن سعر تبادل العملات ثابت على أساس أن كل عملة تمثل قدرًا من الذهب. وبعد أن انفك الارتباط بين الذهب والعملات الورقية انتقلنا إلى قاعدة مختلفة تمامًا وهي حرية أسعار العملات، وبدأ الدولار يسير في طريق الضعف والانهيار.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الحرب الباردة، وتحملت أمريكا عبء حماية أوروبا والغطاء الموجود الذي مازالت آثاره باقية حتى الآن، ثم دخلت في الحرب الكورية، كما أن الشعب الأمريكي بجانب حكومته شعب لا يدخر، فنسبة الادخار في أمريكا منخفضة بالرغم من عبقريتها، كما تعتمد أمريكا على الأموال القادمة من الخارج لثقة العالم في الاقتصاد الأمريكي، ولا أستطيع أن أقول إن ذلك عيب مطلق حيث إن الإنفاق الزائد عن الطاقة قد يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد وهذه نظرية معروفة.

وعندما قامت الحرب الباردة، التزمت أمريكا بحماية الدول الصديقة بمجهود حربي ضخم، بينما تفرغت ألمانيا واليابان بعد الحرب لبناء أنفسهما اقتصاديًّا دون أن تبنيا جيوشًا، وطبعًا ينطبق مثل أمريكا على مصر وتلك الحروب التي خاضتها مصر تعد من ضمن أسباب الأزمة التي نعيش فيها الآن، كما يعد وجود عجز رهيب في الميزان التجاري لأمريكا من الأسباب التي أدت إلى ضعف الدولار. لكن ربما يسترد الدولار قيمته ثانيةً لأن هناك ظاهرة تعرف باسم "جنون الأسواق"، فالأسواق يحركها عاملان: الجشع والخوف، وعندما تحدث هزة، فالخوف يجعل الكل يبيع فتنهار أسعار أي سلعة أو عملة، والعكس بالنسبة للجشع الذي يجعل الكل يسرع في شراء سلعة قد تكسب، ويقع في هذا أكثر

البنوك العالمية. والسؤال الآن هو: هل نحن نمر بظاهرة جنون الأسواق؟ ربما إلى حد ما، لكن الاتجاه العام هو انخفاض الدولار للأسباب التي ذكرناها.

**عبد اللطيف دربالة (مدير مالي سابق):**

أرجو من الدكتور سلطان أبو علي أن يخصص لنا ندوة أخرى عن أزمة الجنيه المصري حيث إنها أزمة خطيرة، وقد تناولنا في هذه الندوة أزمة الدولار فقط، ولا توجد قوة دافعة للاقتصاد المصري إلا رأس المال القومي المصري لأن الاعتماد على جذب الاستثمارات العربية أو غيرها تذهب جميعًا في مجالات ضعيفة لا يمكن أن ينمو من خلالها الاقتصاد المصري، كما أن العائد منها ضعيف. وقد تعرض رأس المال القومي المصري إلى أزمات عنيفة منذ مطلع الخمسينيات، وعندما اجتمع عبد الناصر مع عبود باشا نصحه هذا الأخير بالبعد عن الاقتصاد وتركه في يد الاقتصاديين، ولكن لم يحدث ذلك، بل أُممت كل شركاته. إن الإشكالية هي أن الاقتصاد المصري يسير طبقًا للعشوائية منذ مدة طويلة، فالاستثمار المصري ضعيف ورأس المال القومي من المدخرات المصرية بسيط ومحدود داخل مصر، ولكنه كثير خارج مصر بسبب صعوبة الاستثمار داخلها، فأصبح رأس المال المصري غريبًا عن الأرض المصرية والاستثمار المصري، وزاد الجري وراء بيع الأصول المصرية وبيع البنوك، ومن هنا أدعو إلى إعادة النظر في سياسة الاستثمار في مصر وأن يتم إنشاء مجلس للأمناء يضم كبار الاقتصاديين في مصر لدفع الاقتصاد والاستثمار المصري.

**عبد الفتاح متولي (موظف سابق بمحافظة الإسكندرية):**

إن العدالة أساس من الأسس التي نطلبها في الإصلاح الشامل، والإصلاح الشامل الداخلي يحتاج إلى تغيير وإلى تداول السلطة حتى نصل إلى تلك العدالة التي نبتغيها، ومصر غنية اقتصاديًّا، ومن حقي كمواطن أن أحصل على نصيب من قناة السويس وعلى نصيب من كل الموارد الأخرى، كما أنه من حقي أن أطلب من أي مسئول أن يقنعني بأننا نسير على الطريق الصحيح في الإصلاح الاقتصادي.

**صلاح سليمان (أستاذ بجامعة الإسكندرية):**

يلتزم رئيس هيئة حماية البيئة الأمريكية في نوفمبر من كل عام بإعلان نسبة الإيثانول التي ستضاف على الجازولين الذي يستخدم في السيارات خلال العام التالي. وفي نوفمبر الماضي قرر رئيس الهيئة أن تكون نسبة الإيثانول ٤,٦%، وفي ديسمبر من العام

نفسه أصدر الرئيس بوش قانونًا أسماه "Energy independence and security act" ألزم فيه ستيف جونسون رئيس هيئة حماية البيئة بإعادة حساباته، وفي ٨ فبراير ٢٠٠٨ قرر رفع تلك النسبة إلى ٧,٨%. ولو شاهدنا أسعار القمح وفول الصويا والذرة والأرز قبل وبعد شهر نوفمبر، ثم ما وصلت إليه قبل وبعد ٨ فبراير، سوف نرى إن القفزة التي حدثت خلال تلك الفترة القليلة تزيد عن٥٠%، فسعر فول الصويا الذي يستخرج منه البيوإثانول قد وصل إلى ٥١٢ دولار للطن كما وصل سعر طن الذرة إلى ٥٠٠ دولار.

من الناحية الأخرى، تقوم البرازيل بتحويل نسبة٤٠% إلى بيوديزل وإيثانول، والباقي إلى منتجات بترولية، وبهذا أصبحت البرازيل مكتفية ذاتيًّا من ناحية الطاقة لهذا العام، وما تصدره من إيثانول يساوي قيمة ما تستورده من منتجات بترولية. الأخطر من ذلك بالنسبة للقرار الذي أصدره رئيس هيئة حماية البيئة بأمريكا هو أن المطلوب أن تصل نسبة الإيثانول في الجازولين في سنة ٢٠٢٢ إلى ٣٠% ويعني ذلك أن كل سم$^{٢}$ قابل للزراعة بالذرة في الولايات المتحدة الأمريكية ستتم زراعته ذرة، وكل محصول الذرة المنتج سوف يتم استخدامه في إنتاج الإيثانول للسيارات. أيضًا، بالنسبة لموضوع السودان فإن حصة المياه المخصصة للسودان في حوض نهر النيل قليلة، والحديث عن وجود ٢٠٠ مليون فدان في الأراضي السودانية قابلة للزراعة أمر يحتاج إلى إعادة نظر.

**سعيد حسن زلط:**

إن العرض وحده في مصر لا يحدد الأسعار دائمًا، وتنص المادة ١٠ من قانون حماية المستهلك على ضرورة تفعيل القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ لحماية المستهلك ومنع الاحتكار وأيضًا تفعيل القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن التعاون الاستهلاكي وزيادة معارض المجمعات الاستهلاكية بطريقة حضارية لإحداث التوازن في الأسواق المصرية والشراء من المنبع الإنتاجي الزراعي والصناعي. ومن الأحداث الاقتصادية المؤلمة التي تُظهر مدى الجشع والاستغلال التجاري والصناعي لكثير من الشركات في مصر ما جاء في تقرير بورصة القاهرة للأوراق المالية حتى شهر يوليو ٢٠٠٧، من أن أكثر من ٥٠ شركة تزايدت أرباحها عن المعدلات المعتادة وغطت رأس مالها في سنوات قليلة عن طريق أرباحها الاستغلالية ومبيعاتها الاحتكارية في الأسواق المصرية، وافتراس المستهلكين نتيجة لابتعاد يد الدولة عن حمايتهم بقوانين حماية الإنتاج وتفعيل قوانين حماية المستهلك.

**سلطان أبو علي:**

لم أقل إن العرض وحده يحدد قيمة الأسعار، ولكن الثمن يحدَّد بالعرض والطلب وأسباب مؤسسية غيرهما.

**سليمان جبر (موظف بأحد البنوك):**

هل الانخفاض الحالي لقيمة الدولار متعلق بسياسة أمريكية مقصودة الآن؟

**السيدة إبراهيم (قسم الاقتصاد بكلية التجارة):**

هل تؤثر منظمة التجارة الدولية واتفاقية الجات على قضية الدعم؟ وذلك رغم أن الدعم الأمريكي مازال موجودًا ومازالت السلع الأمريكية المدعمة تغرق العالم، لكن السؤال هو هل هناك علاقة بين هذه الاتفاقية وارتفاع الأسعار؟

**سلطان أبو علي:**

كانت الزراعة من الموضوعات التي أثارت خلافات شديدة في إطار الجولة الأخيرة للجات في أورجواي عام ١٩٨٦، ومازالت الزراعة موضوعًا خلافيًّا كبيرًا بين أمريكا وأوروبا، والاقتصاد عمومًا سلسلة مترابطة بمجرد جذب حلقة واحدة تنجذب حلقات كثيرة بعدها. ولايزال موضوع دعم الزراعة خلافيًّا في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

**خالد الصابر (رئيس الجمعية العربية لنشر الوعي الغذائي والرياضي):**

هل هناك علاقة بين ما يحدث في سوق البترول وانهيار قيمة الدولار؟

**سلطان أبو علي:**

ربما تكون هناك علاقة ولكنه موضوع يستحق البحث.

**حسام الوكيل (صحفي بجريدة الدستور):**

ما رأي الدكتور سلطان أبو علي في سيطرة بعض رجال الأعمال على الوزارات وتداخل أعمالهم الخاصة مع مهامهم الوزارية؟ وهل يرى أن لهذا أثرًا سلبيًّا على الاقتصاد المصري حاليًّا؟ مع ملاحظة الارتفاع غير العادي في الأسعار في الدول العربية أيضًا.

**سلطان أبو علي:**

أعتقد أن هناك احتكارًا في مصر في سلع كثيرة، ويجب أن تتم محاربته. وفي مقابلة تليفزيونية، قلت إن بعض الناس يلومون نظام السوق على ارتفاع الأسعار والأزمة التي نعيشها، ولكن هذا غير صحيح، فالنظام الاشتراكي مثلاً قد تصدع، ولكننا مازلنا نطبق نظام السوق بطريقة غير سليمة، لأنه يقتضي أن تتدخل الدولة عندما يوجد احتكار وأن يتم تنفيذ قانون منع الاحتكار.

**المرسي السيد حجازي (أستاذ بجامعة الإسكندرية):**

هل الاستثمار في توشكى يمكن أن يحقق الأمن الغذائي؟ مع أن هذا المشروع من الممكن أن يستنزف مواردنا المائية.

**سلطان أبو علي:**

أنا من المتحمسين جدًّا لموضوع توشكي، وأعتقد أن مشكلة مصر الأساسية هي أننا نعيش على حوالي ٥% من مساحة مصر بينما يتزايد عدد السكان باستمرار، وبالتالي فالقضية المحورية التي يجب أن تركز السياسات الاقتصادية والاجتماعية عليها هي أن نتوسع فيما نشغله من مساحة مصر تدريجيًّا إلى أن نصل إلى ١٢% مثلاً في عام ٢٠٢٢، فنضم الجديد منها سواء في الساحل الشمالي أو في البحر الأحمر أو في سيناء بحيث تتزايد باستمرار النسبة المستغلة من الأراضي في مصر لكي تستوعب ضعف عدد السكان الحالي، وهذا أمر ممكن.

**جمال علي أحمد يوسف (كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية):**

ما هو وضع إفريقيا في إطار هذه المشكلة؟

**صلاح سليمان (أستاذ بجامعة الإسكندرية):**

هل سُمح لأفراد بشراء الدين الخارجي على مصر وقام هؤلاء بشراء بعض مما طرح للبيع من المؤسسات الاقتصادية العامة ضمن برامج الخصخصة؟

**متحدث لم يذكر اسمه:**

ما هي المؤشرات التي تدل على مستوى مصر مثل ارتفاع معدلات النمو ونسب الاحتياطي وانخفاض العجز في ميزان المدفوعات وعلاقته بحقيقة ما يعانيه المواطن على المستوى اليومي.

**متحدث لم يذكر اسمه:**

إن الحكومة تقول إن معدل النمو قد زاد، ولكننا لم نشعر بهذا التحسن.

**سلطان أبو علي:**

هذه مقولة صحيحة وأؤكد أن هناك تحسناً في معدل نمو الناتج الإجمالي طبقًا للمؤشرات الاقتصادية غير المباشرة، ولكن عدم شعور الناس به - وهذه حقيقة - يرجع إلى أمرين: أولهما عدم العدالة في توزيع الدخل لأن الدولة تحتاج إلى تنمية مع عدالة، والأمر الثاني أننا نستخدم وسائل إنتاج ذات كثافة آلية أكثر من كونها كثافة يدوية، وبالتالي لم تولَد فرص عمالة كافية بحيث يتحسن دخل الفقراء.

كما أود أن أؤكّد على ما ذكره الدكتور أحمد عبد العزيز عجمية عن أن انخفاض قيمة العملة لا يعني بالضرورة انهيار الاقتصاد، فدولة مثل تركيا كانت تخفِّض قيمة العملة عمدا لأن ذلك أكبر حافز لزيادة الصادرات. وربما تتبع أمريكا هذه السياسة لإلحاق ضرر بأوروبا وغيرها من المنافسين، وإن صح هذا الأمر، فإننا نتوقع أن تتحسن قيمة الدولار بعد فترة وجيزة. لكن مشكلتنا في مصر هي أننا نستورد أكثر من ٥٠% من غذائنا، فإذا تم تخفيض قيمة العملة انخفضت قيمة الجنيه المصري، والوضع الحالي يحتم أن يتم نقل العبء على المستهلكين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ومن ثم تحقيق توازن بين مصالح الثالوث: المجتمع، والمستهلكين، والمنتجين المحليين.

إنني لست من المتشائمين عادةً ولكني متشائم الآن، وأرجو أن يكون تشاؤمي هذا لفترة قصيرة، ولكن ما ذكرناه اليوم ليس من قِبَل التشاؤم بل من قبيل معرفة الحقائق لاتخاذ السياسات التي تجنبنا الوقوع في مخاطر موجودة.

وختامًا، إن من الأقوال الشائعة أن الخطورة تكمُن في ترك الاقتصاد بين أيدي الاقتصاديين، وفي هذا الصدد يحكى أنه في النمسا في القرن التاسع عشر تحسنت الأحوال الاقتصادية بدرجة كبيرة، وعندما سئل الإمبراطور عن سبب هذا التحسن الملحوظ أجاب بأنه قد جمع كل الاقتصاديين وشحنهم خارج البلاد !! والله أعلم.

**أسامة الفولي:**

نتمنى أن يتمكن خبراء الاقتصاد من إيجاد حلول فعالة للمشكلات الاقتصادية التي نعاني منها في مصر والتي تم طرحها في هذه الندوة على أرفع مستوى من الحوار، وفي النهاية نشكر الدكتور سلطان أبو علي على محاضرته القيمة وإلى لقاء آخر في منتدى الحوار.